

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

في بيانهم وتعلم وتوتيرهم ما حكم اموالهم قلت حكمهم المدينين فلما تقبل منهم حرمته ولا يؤكل في باجهم لا تنكح
 نسأونهم ولا يدعون على عائلته واحدا منهم وان لم يكن واحدا منهم بل ارحب وسي لا يسترني ولو تاب واحد منهم فان كان
 ذلك ابداً ومن من يخرج فبكت توبته وان كان ذلك خوفاً من العقاب بعد الظهور على بدته فقد اختلف في
 قبول توبته فقبلها كفي وابوح معه ومن من ذلك بعض اصحابنا في مساخيتار الاستاذ ابو اسحاق
 ولو قيل واحدا منهم اومات فماله تحت من عقاب كفي وابوح وعنده ما لك كلمة في الاغصان في مال الخمس الى حنا
 كلامه من اختلف في نقل حكم الزنديق على مذنبه فماله في ان قلت كيف يكون الزنديق معوقا داعيا الى الضلال وقد
 اعترف في مذهب الشيعي ان يبطل الكفر فكيف لا بعد نيته فان الزنديق يوقه كفره ويرجع عقيدته القاسية فيخرجها
 في الصورة الصالحة وهذا يبع البطانة الكفر فلما بين في اظهار الدعوة الى الضلال وكونه معوقا بالضللال فان قلت
 اليس المفهوم من كلام العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال في بيان رخصته الى في اسقاط لزوم التعاقب القرآني
 ونيل من غير تعلمه والالكان مجونا فيراوي او زنديقا فيقتل ان يقتل الزنديق فمما قلت لان المراد ان
 يقتل ان اصر على الزندقة كما ان المراد في مقابلة انه يراوي ان يقتل العجاج الا انه اختصر في الكلام وانصر على غير
 احاطة في المقام فان بيان حكم الزنديق غير مهم هناك واذا تقرر ما قدمناه من بيان المعنى الشرعي للزنديق
 وحكمه فنقول ان الرجل المشبه بالقابض المقبوض رده بامر القابض فتوجه كان زنديقا على التوفيق العقلي
 للزنديق المنقول من شرح المفاصد وكان داعيا الى الضلال معوقا بالاضلال تساميا في ان والدين المبين عليا
 كمالته وثبت بشهادة نقاة من العزل ونقاة من العزل وقد مر في المنقول من الفتاوى ان ائمة اهل البيت
 على وجوب قتل من كان كذلك والعجب ممن وقف على حاله وقابل في مقاله وانكشف عنه وجه اضلاله واضلما
 ثم تردد في امره واني عن ائمة قبله وانزل من جمع من اصحاب القم وارباب السيف الذين سعوا في ايجاد الذين

- وانما رخص المحرمين كيف يدعى انفسكم كعاشا في علم الفتوي
- والايحتمى من اهل البيت او قدما راسخا في عمل
- التقوي والايحتمى من اهل البيت
- والله اعلم بباير
- الاحوال
-

استعمل ان اللفظ قد يوضع لعقيد بقيد فيكون ذلك القيد معتبرا في مفهومه حتى لو استعمل اللفظ المذكور في
 اللفظ الجرد من ذلك القيد لكان استعماله فيه بغير ان الجواز كالشعر والشعر واجف قال الشيخ عبد القادر في

اسرار البعثة في بيان النوسج في اوضاع اللغة والتعرف في مراعاة دقائق الفروق في المعاني المدلول عليها كقولهم
 للعضو الواحد الساعي كثره بحسب اختلاف اجناس الحيوان نحو وضع الشفة للانسان والشفة للبعوض واجف للفرس
 وابتساج كل ذلك في فروقها وجدتها في لغة العرب وجمالا توجد فاذا استعملت في شيئا منها في غير اجنس الذي
 وضع فقد استعار منه وتعلم عن اصله وجازبه موضعه كقول العجاج وناعاومر سنا مسر جابعتي انفا برفا كاسرع
 والرسن في الاصل للحيوان لانه الموضع الذي يقع عليه الرسن الى صفة كلامه وعلى فرق السكاك في اصل النسب
 من الفصيح حيث قال في النوع الكامن كذا مثل ان في من عينها مشر كان بالحقبة وهو العضو الواحد وانما يفرق
 باتصاف احداهما بالاختصاص بالانسان واتصاف الاخر بالاختصاص بالرسنات وما جري مجازا من نحو شفة وجملة
 ورجل وعاقر فان قلت ليس المفهوم من كلامه في الاصل الثاني حيث قال في الفصل الاول منه مثل ان يستعمل الرسن
 وانه موضع يقع الاضغ مع قيدان يكون انفسه من ان استعمال المانف من غير زيادة فيدعمونه القرينة كقول
 العجاج وناعاومر سنا مسر جابعتي انفا برفا كاسرع او مثل المشفر وهو موضع للشفة مع قيدان يكون شفة من
 بغير استعمال الشفة فنقول فلان غلبة المشفر في ضمن قرينة والة على ان المراد هو الشفة لا غير او مثل ان يستعمل
 الحافر وانه موضع للرجل مع قيدان يكون رجل فرس او حمار استعمال الرجل بالاطلاق اعتمادا على دلالة العرفان
 ذلك عدم الاختصاص في وضع الانف والشفة والرجل على الانسان من الاعضاء المحسوسة قلت نعم ولا يخفى فان
 كلمات ائمة اللغة مضطربة سميا ولا يوافق ما في الكتب المشهورة من اللغة لما ذكره الشيخ قال الجومري وادواتي ما في
 القاموس اجملة لما في كالمشقة لان ذلك وعدا القول من صرح في الاختصاص في كل من الشفة واجف وقال
 في موضع اخر والرسن بكسر الهمزة مفتوح السين موضع الرسن من انفس الفرس الطرس من قول صاحب القاموس الرسن ما كان من زمام عيالا
 انفس ومن قول بكسر الهمزة في محالته في تخصيص الرسن بما كان من زمام على الاقاع الجومري حيث قال الرسن
 اجبل فلم يصيب لان ما في الاساس والجبل يوافق في ان الطرس من قول الجومري موضع الرسن من انفس الفرس ان
 الرسن ليس اسم ذلك العضو بل اسم موضع فخص منه ومهت شي آخر لا بد من التنبه عليه وهو ان اجف من
 الفرس نحو بقرته القدم من اللسان لا بمنزلة الرجل منه والوقا بين الرجل والقدم ان الساق خارجة عن
 القدم دون الرجل ومن لم يعرف بينهما ذكر الرجل معاملة اجف لم يصيب ثم قال صاحب الجبل والرجل اللان
 يفرح في عدم الاختصاص في الرجل استتمالات العرب قال الجومري وغيره رجبت الشاة اذا علقته باير حيلها
 والارجل من الحمار الذي باهذي رجليه بياض صاحب القاموس اخطا في تفسير الرجل حيث قال والرجل
 بالكر القدم ومن اخيل الفخذ القدم فانه ذكر الرجل في مقابلة اليد وقول الجومري ان في قوله ثم وارجلكم الي
 الى الكعبين يدلان على دخول القدم في الرجل ويقع عن دخول الساق في الرجل في تذبذب الاسماء
 والصفات للفتوي فلما من الاصح في كل رجل كعبين وجماعا طرقت اساق عند ملتقى القدم ومن

واما

دليمة

والرسن من الرجل بالخطيب لان الرسن من الرسن
 اي اوردت انك في رسن
 مطلقا الفرق بين الرجل

انظر في هذا المقام من تصدي التوفيق بين كلام صاحب المفاتيح حيث قال في شرح الكتاب المذكور وصرح بلفظ
 الانصاف بينهما على ان الاختصاصين مخارجا عن حقيقة المذكور لا يعالج قدر علم ما ذكره في فصل
 الجواز الذي لا يفيد ان الالف والشفة والرجل يتناولان في غير وان المرسل والجحيلة والجا فر
 مختصة بغيره من الداب فالصواب ان يقال وانما يقع في الاختصاص بالمسويات وعندنا لا ينعقد
 ما ذكره من ان الاطلاق انما يتوجب اصل الوضع وما ذكره من ان الاختصاص بالمان انما يكون
 عن الاستعمال الطاري على اصل الوضع فلما سافاه فاختار حيث زعم ان الرجل مختصة بالمان في استعمال
 العرب وقد انتهت فيما تقدم على هذا الزعم ان التبرج بالاختصاص حسب الوضع قد وقع في كلام
 الشيخ على ما نقلناه في صدر الرسالة الطائفة صاحب المفاتيح اخذ في حله معاني كلامه بما ذكره وفي الاخر
 بما ذكره غيره من ائمة اللغة ولا بأس في ذلك لان كلامه مقام التمثيل يتحمل التوسع فون هذا بقى جهت
 في الكلام المذكور حيث اخبره سوان موجب التنبية الذي ذكره سوان يكون الالف والمرس مترادفين
 وكذا الشفة والجحيلة وكذا الرجل وكذا لا يرتقبه صاحب المفاتيح كيف وكلامه في فصل الجواز حيث
 قال وان موضوع عليه الالف مع قيد صريح في خلافه ثم انه لم يصيب في قوله والجحيلة لان المذكور في كلام
 صاحب المفاتيح هو المشفرون والجحيلة ويطلق ان من هذا القبيل اي من قبيل استعمال الموضوع للمفيد
 من قيد استعمال اخري في الذي قال الامام الراغب في تفسير قوله في اجراء من ينقل ذلك الاخرى في الجوهريا
 واخرى في لبيح منه وكسفة المعنيين استعماله في الذل نحو عليه اخري واخرى في الاستيحاء نحو خري
 ونقل الامام البيضاوي حيث قال اصل اخري في لبيح منه ذلك يستعمل في كل منهما وليس لاد كالتن
 فان خري لغيره شريكه موضوعه لكل من المعنيين المذكورين ولعل في لك الاختلاف في المصدر قال الجوهري
 وخري بالكسر نحو خري اي ذل وان وخري نحو خري خري اي استحي وقال العلامة الزمخشري
 في اللسان في زي اصله يدل على انكسار يجرى الرجل اعم من لغت ومن غيره فالذي يلحق من لغت هو المياد
 المفرد ومصدره اخري بالفتح والذي يلحق من غيره خرب من الاستخفاف ومصدره اخري وقال صاحب
 القاموس خري قريبا وخرا وقع في بليته وسهرته فذل بذلك وخري ايضا خراية وخرايا القصر استحياء
 ويوافقهم ما هو الظاهر من قولهم من قبل ان تذل خري من عدم احتمال اخري للذل وما اخطاه فيه الامام الواجب
 في عبارة الودج حيث قال لو دمجته الشيء مع تنبيهه ولما كان لها استعمال في كل واحد منهما وقيل ووزن الشيء
 اذا تمثيته في تفسير قوله في ما يورد الذين كروا من اهل الكتاب المشركين وقوله الامام البيضاوي حيث
 قال الودجية الشيء مع تنبيهه ولذلك يستعمل في كل منهما وانما انت انه اخطاه فيما ذكره لان معنى التقي غير
 معتبر في مفهوم الودج وهذا اي لعدم الدلالة فيه على معنى التمني احيى عند القصار اليه زيادة لفظ لولم
 يورد عبارة يورد مرادها ما معنى التمني في القرآن الاممقونة بل فقط لو كان في مفهومها معنى التمني لما اوجب

بيت

قلده

بزيادة الى زيادة لولم في مفهومها ليس مطلقا بل المحب التي يعارضها التقي وتلك المقارنت شرطا
 استقامت الاصل فلما ذكره دون لولم لا تقي الشرط المذكور الا ان يتوسع وجوده عن الشرط المذكور
 استعملت في معنى مطلقا المحب ومن ههنا انكشف وجه مقارنة لفظ لولم لها دون المحب حيث يقال يورد
 ولا يقال يحب لولم اجومر ياتينيه على اجمال هذا المعنى حيث قال ونقول يوردت لولم فعل ذاك ووردت لولم
 انك فعل ذاك الا انه لم يقع على التفسير الذي قدمناه وصاحب القاموس لم يتيه على ما بين يور
 لولم المناسبة التي ذكرنا حيث لولم يذكر ما ذكره اجومر في زعمنا ان اجومر يخلط فيه بين معنى يورد وبين
 التمني استنادا من لفظه لولم من كلام صاحب الجمل ان الودج مشترك بين المحب والتمني حيث
 قال ووردت ان ذاك كان اذا تمثيته ووردت الرجل حبيته او ديتها

جميعا وعلى هذا يكون لفظ يورد كافيا عند ارادة

اهل المعنيين المذكورين ويحتاج

الى زيادة لولم عند

ارادتها

لعدم صحة ارادة يورد مشترك والبيضاوي معا وما قدمنا في زعم الراغب لا يتشبه في رد ما ذكره

صاحب الجمل والله اعلم
 واصلح

احمد له الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما على من ارسله الى الثقلين مشرفا ومجمله بنت
 محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اهل بيته بعد من نفس وكلامه ويجعل منه رسالة شاملة في تقرير
 ان القرآن العظيم كلام الله القديم وتحرر ما دل عليه من البينات وتفسير ما يتعلق بهذا المطلب
 اجلس من الآيات فنقول الله وبالله التوفيق لا شبهة في انه مع الآيات اعجازة لا تقتضي ان
 يكون كلام النبي لما قرأه في بعض تقليها تبا من ان دلالة المعجزة على نبوة من ظهرت على يده باعتراف
 انها تصدق على من الله به في دعواه وفي تحقيق ذلك التصديق يقع ظهوره على يده عن دعوة النبوة
 وتحريره المنكرين وعلى وجه يجرهم عن معارضة باين مثل ولا يلزم ان يكون ذلك الاعجازة والعادة

